مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

17

الـ عدد

السابع عشر

سبتمبر 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً)

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء – آيه85)

هيئة التحريـــر

- د. علي سالم جمعة رئيساً
- د. أنور عمر أبوشينة عضواً
- د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الإنسان ية.

- كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د.احمد)- أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسان ية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسان ية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التإلى ة (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط إذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل إلى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إلى هـ، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-إذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إلى هـ، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج

الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع.
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع.

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة

التإلى ة ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م، ج3، ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1-التغيرات السكانية ببلدية مصراتة للفترة (1973 – 2016).
د. أبو القاسم علي سنان و أ. أحلام محمد بشير.. 11
2- الحاضر والمستقبل وإشكالى ات قراءة الماضي "وقفة تأملية في أساليب قراءة المكونات التراثية".
د. محمد علي كندي... 49
3- العلاقات الليبية – السودانية (1969- 2008م) دراسة في الجانب السياسي.
د. خالد سعد كريم و .أعلي مفتاح الجد.... 72
4- أثر الاختلاف الفقهي في الدعوة إلى الله.
أ. عبدالقادر عمر عبدالقادر الحويج.....107
5- (الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء).
أ. سالمة عبد العالى عبد الحفيظ... 137
6-الخطوات الرئيسية في كيفية استخدام برنامج ARC GIS
د. أنور عمر عبدالسلام وخالد الفرجاني- د. خالد سالم معوال.....177
7-مفهوم التلقي في الموروث النقدي والبلاغي
د. مصطفى عبد الهادي عبد الله 199
8- أثر القرآن الكريم وتأثيره في الخط العربي عرض وتحليل.
د. رجب فرج أبو دقاقة.....229
9- أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى عينة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي بمنطقة قماطة- العربان.
د. عمرو علي عمر القماطي.....264
10- الوراثة وإسهامها في الإعاقة العقلية.
د. أحمد محمد معوال.....295
11-علاقة الاخلاق بمفهوم التصوف.

د. آمنة العربي العرقوبى.....322

12- ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني.

د. عزة معاوي عمر الشيباني.....343

13- دليل الإعجاز من الاستعارة والمجاز.

أ. نورية سالم أبورويص.....374

14- الضغوط النفسية آثارها وأساليب مواجهتها.

أ. عائشة علي فلاح و أ. هيفاء مصطفي اقنيبر.....399

15- الفكر الأخلاقي عند ابن حزم الاندلسي.

د. أحمد مريحيل حريبش و أ.سالمة اشتيوى ناجى.....436

16- التقنيات الحديثة وأثرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر طلاب الجامعة دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الآداب زليتن

أ.سالم أحمد فرحات الجندي.....455

17-علاقة النقل البري بباقي الخدمات منطقة الخمس نموذجاً" .

د.عياد ميلاد المجرش و د. صالح الأحمر. 486

18-The effectiveness of teachers and parents which helps prevent school violence among learners

Mr.Eman Omaran Khalil/ Mr.Sara Salem Alsenni Zawali.....501

19-THE PROBLEMS OF TEACHING MIXED ABILITY CLASSES

Mr.Ekram Jabreel Khalil.....513

20- Teaching English Language through Literature

. Dr. Bashir Al Roubi/ Mr. Surendra Babu Kaja.....549

العلاقات الليبية – السودانية (1969– 2008م)
دراسة في الجانب السياسي

إعداد د. خالد سعد كريم
أ. علي مفتاح الجد

مقدمة:

تُعدّ العلاقات الليبية – السودانية نموذجاً حياً للعلاقات الثنائية الخاصة بين الدول، سواءً على الصعيد العربي أو في الإطار الإقليمي الأفريقي، نتيجة لاعتبارات جغرافية ومسارات تاريخية في تطور العلاقات بين البلدين، إذ شهدت علاقات الدولتين الكثير من حالات المد والجزر، وذلك في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة، ولاسيّما في فترة حكم الرئيس السوداني السابق "جعفر النميري". ولكن، وبعد انتهاء ذلك العهد، أخذت العلاقات بين البلدين في الانفراج نتيجة للعديد من التحديات والتهديدات، سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما كان للمواقف الايجابية التي اتخذتها الدولة الليبية تجاه دعاة الانفصال في السودان، الأثر الكبير في تدعيم علاقات الدولتين، بالإضافة للدعم غير المحدود للنظام السوداني الحاكم ضد تلك المحاولات، سواءً كان ذلك في إطار "الجامعة العربية" أو من خلال المجال الأفريقي، الذي تمثل بدايةً في "منظمة الوحدة الأفريقية"، أو عبر "تجمع دول الساحل والصحراء" و"الإتحاد الأفريقي" لاحقاً. وبالنظر إلى طابع العلاقة بين البلدين، نجد بأنها كانت خطوة هامة من أجل الوقوف ضد التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية، إضافة إلى أنها تدعيم لتلك العلاقات في مجملها. وفي هذا الإطار، تحاول هذه الدراسة تتبع

العلاقات (الليبية – السودانية) في الفترة ما بين عام 1969م وحتى العام 2008م، والتي تقتضي بالضرورة دراسة النواحي السياسية، لما لها من ارتباط وثيق بالتأثير على انجازات التعاون الليبي – السوداني في المجالات الأخرى.

أولاً: أهداف الدراسة:

1- دراسة وتحليل العلاقات الليبية – السودانية في الفترة الممتدة بين عامي 1969م و2008م.

2- دراسة إمكانية النجاح والفشل في العلاقات الليبية – السودانية، وذلك من خلال محاولة التوصل إلى معرفة العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين البلدين.

3- دراسة المعوقات وأسباب القصور في التعاون الليبي – السوداني.

4- دراسة مواقف الدبلوماسية الليبية لحل القضايا والأزمات الداخلية السودانية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في أنها تقدم دراسة علمية تحليلية، تعتبر إضافة للتاريخ السياسي الليبي – السوداني بشكل خاص، والتاريخ الأفريقي الحديث والمعاصر بشكل عام، من خلال دراسة العلاقات الليبية – السودانية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

شهدت العلاقات (الليبية – السودانية) العديد من التطورات والأزمات، والتي أدت بدورها إلى إحداث تغيرات جذرية، الأمر الذي استوجب طرح التساؤلات الآتية:

1- هل كان للمحددات البينية المشتركة بين البلدين أثر

ايجابي على مسار العلاقات الليبية – السودانية؟

2- هل تأثرت العلاقات الليبية – السودانية بالتغيرات السياسية التي حدثت في كلتا الدولتين، أثناء الفترة الزمنية المحددة للدراسة؟

3- هل كان لعدم تطابق مواقف الدولتين تجاه بعض القضايا، في إطار البيئة الإقليمية العربية والأفريقية، الأثر السلبي على العلاقات بينهما في فترات معينة؟

4- هل ساهمت المتغيرات الدولية، والتي بدورها ساعدت على خلق بعض الأزمات للبلدين، في التقارب الايجابي بينهما؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

سوف تعمد الدراسة إلى التحقق من فرضية رئيسية مفادها أن العلاقات الليبية – السودانية، خلال الفترة الزمنية محل البحث، مرت بحالات مختلفة، غلب عليها التوتر والتباعد في بعض الأحيان، والتحسن والتقارب في أحياناً أخرى، وذلك وفق متغيرات داخلية وخارجية، تمثلت في عدة متغيرات داخل كل منهما، ولاسيّما السياسية منها، ومتغيرات إقليمية (عربية – أفريقية)، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية، كما تأثرت العلاقات بتقييم كل منهما لتلك المتغيرات.

خامساً: منهجية الدراسة:

استوجبت طبيعة دارسة الموضوع ضرورة إستخدام أكثر من منهج عند جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتعددة، وبالتإلى سوف يتطلب الأمر الاستعانة باستخدام كل من المدخل التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

واعتماداً على ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، على النحو التإلى :

المبحث الأول: المحددات الثنائية والبينية في العلاقات الليبية –

السودانية

هناك ثمة محددات لا تخطئها العين حول طبيعة العلاقات بين البلدين، وهي بالتأكيد تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الليبية تجاه السودان وبالعكس، ولعل من أهم هذه المحددات ما يلي:

المطلب الأول: <u>العوامل الجيوستراتيجية:</u>

يرى الكثير من الباحثين، أن البلدين تنتميان جغرافياً إلى القارة الأفريقية، وتعتبران من أكبر الدول الأفريقية مساحةً، وإذا كانت ليبيا تمتد على ساحل البحر المتوسط، فإن السودان أيضاً تمتد على ساحل البحر الأحمر، بحيث يجعل ذلك منهما عنصران أساسيان من عناصر القارة الأفريقية[1]. لذا تحتل ليبيا الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الأفريقية، إذ تبلغ مساحتها حوالى 1.760 مليون كلم^2، بينما يبلغ حجم رقعة الأراضي السودانية حوالى 2.5 مليون كلم^2، وهي محاطة بتسع دول هي مصر من الشمال وكذلك ليبيا، وتشاد وأفريقيا الوسطى في الغرب، وكينيا وأوغندا وزائير "جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً" في الجنوب، وإثيوبيا واريتريا في الجنوب الشرقي، وبذلك يُعدّ السودان ذو موقع استراتيجي هام، لأنه يربط بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية[2].

أما بالنسبة لدول الجوار التي تحيط بليبيا، فهي مصر من الشرق والسودان من الجنوب الشرقي، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط حوالى 1955م كلم[3]. وحسب التقسيم الاستعماري، تنقسم ليبيا إلى ثلاث أقسام، هي[4]:

أ- **إقليم طرابلس:** يشمل السهل الساحلي الذي يعرف بسهل جفارة والجبل الغربي والحمادة الحمراء.

ب- **إقليم فزان:** ويشتمل على:

1- مناطق الجبال، وهي أركنوا، والعوينات، والهروج السوداء.

2- المنخفضات الشمإلى ة، وهي الجغبوب، وجالو وأوجله، والمرادة والجفرة.

3- المنخفضات الجنوبية، وهي واحة الكفرة، وفزان، وغات، ومناطق بحر الرمال، والادهان، والسرير.

ج- **إقليم برقة:** يشمل منطقة بنغازي، والسهول الشمإلى ة الضيقة، والجبل الأخضر، وهضبة البطنان والدفنة.

وكان عدد السكان في ليبيا قليل فترة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن المنصرم مقارنة ببداية الالفية الثالثة، حيث وصل عدد السكان في ليبيا إلى حوإلى 5.04 مليون نسمة.[5].

وفيما يخص السودان فهناك تنوع في التكوينة الطبيعية، حيث ينقسم إلى ثلاث أقسام[6]:

أ- **السودان الشمإلى** : يحد مصر ولا يختلف في ظروفه الطبيعية وتركيبته من الناحية الصحراوية عن الصحراء الليبية.

ب- **السودان الأوسط:** يمتد إلى وسطه نهر النيل، وتظهر فيه بعض المرتفعات، وتظهر في غربه سلاسل جبلية منعزلة وأهمها جبل مر.

ج- **السودان الجنوبي:** يغلب عليه طابع السهل المنبسط، ويشمل أحواض نهر الغزال ونهر السوباط، والأدنى، وبينهما حوض نهر الجبل.

ويعتبر السودان من الناحية الاستراتيجية حلقة وصل بين دول

الخليج العربي عن طريق البحر الأحمر ودول المغرب العربي عن طريق ليبيا، كما تعتبر ليبيا حلقة وصل هامة ومعبر بين المغرب العربي والمشرق العربي، بالإضافة إلى أنها نقطة عبور هامة بين جنوب أوروبا وشمال ووسط القارة الأفريقية[7].

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية:

بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية داخل البلدين سوف نجد مفاهيم متداخلة، كتلك التي تتعلق بالمفهوم الديني والاصولي والقبلي، وهذا ما يمكن أن ينطبق على الكثير من القبائل في ليبيا والسودان وباقي الدول العربية الأخرى، حيث يرجع الجزء الأكبر منها إلى أصول مشتركة، فالسودان وليبيا فيها قبائل ذات أصول واحدة، ومنها ما تمازج منذ قديم الزمان، ويعود ذلك إلى عهد الهجرات العربية القديمة التي وصلت لنشر الدين الاسلامي أو الهجرات العكسية التي جاءت بعد انهيار الدولة الاسلامية في الأندلس.

وبالرغم من أن الجغرافيين اعتبروا التضاريس الطبيعة من الصحارى وغيرها حاجزاً للتواصل بين شعوب البلدين، إلا أن العلاقات بينهما ظلت قديمة قدم الدولتين، وارتبطت بهجرات كثيرة[8]. والأمر الذي يجسد ذلك على الواقع، هو أن معظم سكان ليبيا سواءً في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب هم من العرب، وإن كان هناك بعض السكان من الأمازيغ، إلا أن نسبتهم قليلة إذا ما قورنوا بالسكان من الأصول العربية، وقد ساهم الإسلام مساهمة كبيرة في انتشار اللغة العربية وجعلها السائدة حتى بين صفوف الأمازيغ، وهذا الأمر موجود أيضاً عند بعض الدماء الزنجية في المنطقة الجنوبية، إلا أن هذه

الدماء امتزجت بالدماء العربية، وتدين بالدين الإسلامي وتتكلم اللغة العربية[9].

أما عن السودان الذي يقع في منطقة تفاعل ثقافي وسياسي كبرى تحتوي على نماذج القارة الأفريقية الممزوجة بالعروبة المتمايزة في أصولها وتكوينها، فهو يتكون من أجناس شتى وثقافات عدة، إذ يضم في جنباته حوالى 579 قبيلة يتحدثون أكثر من 400 لغة ولهجة، ويمارسون طقوس دينية متنوعة في إطار الإسلام والمسيحية والأديان التقليدية الأخرى المنتشرة في أفريقيا، هذا بالإضافة للتداخل والتفاعل بين الجماعات السلالية، ومنها الحامية والسامية والنيلية وغيرها، ويعتبر السودان بالرغم من ذلك أكثر البلدان الأفريقية اندماجاً إذا ما قورن بالدول الأفريقية الأخرى، حيث أن اللغة العربية هي اللغة المفهومة في كافة أقاليمه مما يوجد قاعدة للتعايش بين الجميع[10].

وحقيقة التواصل بين الشعبين الليبي والسوداني قديمة وواضحة، وهي تتجلى في وجود القبائل العربية بشمال ووسط السودان، وهي قبائل تعيش على الرعي ويسمّون "برعاة الجمال" أو "الأبّالة"، ويعيشون في مناطق صحراوية أو شبه صحراوية، أما المنطقة الجنوبية فهي خليط بين الكثير من القبائل التي يغلب عليها الطابع الزنجي الأفريقي على الرغم من انتشار اللغة العربية بينهم[11].

والوجود العربي في السودان هو أمر ناجم عن هجرات قديمة وحديثة، إذ أن تلك الهجرات قدمت من الشرق العربي أو من الشمال الأفريقي العربي المتمثل في ليبيا ومصر. فليبيا كانت إحدى المنافذ الطبيعية الكبرى لحركة المجموعات البشرية من المنطقة الشمالية، ومن ثم كان لليبيا منذ القدم وجود كبير في شمال السودان.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن سكان منطقة النوبة في الشمال السوداني هم مزيج من الليبيين والمصريين القدماء والعناصر الزنجية الأفريقية، ومع مجيء الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا، انتشر الإسلام والدم العربي في مختلف أقإلى م الصحراء الكبرى، وهذا ما سهّل على شعبي البلدين التقارب وحسن الجوار، وباعتبار منطقة دارفور قريبة من ليبيا فإن تنقل القبائل العربية ووصول الإسلام كان أمراً سهلاً، حيث وصلت أجزاء من قبائل بني هلال من ليبيا وتونس إلى المنطقة[12].

ومع بداية عهد الاستعمار للمنطقة خضعت الدولتين إلى نوعين مختلفين من الاستعمار، إذ سيطر الاستعمار الايطإلى على ليبيا، وأصبح بذلك يعزل المشرق العربي المحتل من قبل الانجليز عن المغرب العربي الذي خضع لسيطرة الفرنسيين. في حين وقع السودان تحت الاحتلال الانجليزي، وبالرغم من اختلاف نوعية الاستعمار إلا أن نفس السياسة اتبعت في البلدين، حيث قام الاستعمار الايطإلى بتقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق غرب وجنوب وشرق، بالمقابل قام الاستعمار الانجليزي بتقسيم السودان إلى شمال وجنوب.

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الليبية – السودانية في ظل التغيرات السياسية

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1969 – 1985م):

تميزت هذه المرحلة بحصول تغير سياسي في البلدين، حيث حصل في السودان انقلاب عسكري في مايو 1969م، أُعلن على أثره عن تشكيل مجلس بقيادة العقيد "جعفر النميري"، منهياً بذلك سلسلة من التقلبات السياسية في السودان، والتي استمرت منذ استقلال

السودان عن مصر عام 1956م[13]. بينما حدث وضع مماثل في سبتمبر عام 1969م داخل ليبيا، أطاح بالنظام الملكي ومؤسساته، الأمر الذي خلق منعطف هام في السياسة الليبية، سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد تميزت هذه المرحلة من العلاقات بين البلدين بالآتي:

أولاً: بداية التوافق:

شهدت فترة حكم الرئيس "جعفر النميري" للسودان في بداية الأمر تقارباً ملحوظاً مع ليبيا، ولاسيّما من الناحية السياسية، وذلك من خلال رفع شعارات تجسدت في رفض كل من البلدين للاستعمار والتبعية له وتأييد القضية الفلسطينية، ورغبة كل منهما في الوحدة العربية الشاملة، كما تميزت السياسة الخارجية للبلدين في تلك الفترة بالتوجه نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي[14].

وقد ركز القادة الجدد لليبيا في تلك الفترة على شعارات القومية العربية الناصرية، ولاسيّما فيما يخص موضوع الوحدة العربية، الأمر الذي أثر على علاقة البلدين بشكل ايجابي، وترتب عليه اعلان "ميثاق طرابلس" في 27 / 12 / 1969م، والذي كان يمثل مشروعاً أساسياً للوحدة بين (ليبيا ومصر والسودان)، وقد سعت حكومات الدول الثلاث، من خلال هذا المشروع، إلى تحقيق تحالف ثوري وثيق، يرتبط بما كان يطلق عليه "حركة النضال الشعبي العربي"، بهدف هزيمة مخططات الاستعمار والصهيونية[15].

وعند حصول انقلاب يوليو 1971م، والذي تحركت فيه قيادات من داخل الجيش السوداني ضد الرئيس "جعفر النميري"، حيث تمكنوا من اعتقاله ووضعه تحت الحراسة. هنا قررت ليبيا الوقوف

ضد الانقلاب ومساندة الرئيس "جعفر النميري"، وتم التوصل إلى قرار إرسال قوات مسلحة للسودان بموافقة اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، ليبيا، سوريا)، وكان لليبيا دوراً بارزاً في ذلك، وبذلك فشل الانقلاب، وتم إعادة الرئيس "جعفر النميري" للحكم، وقد أكد ذلك الرئيس السابق لمصر "أنور السادات" في أحد خطاباته، وكذلك أكدته الدولة الليبية فيما بعد(16).

ثانياً: بداية عدم الاتفاق:

وتزامناً مع مشكلة الجنوب السوداني، قام الرئيس السابق "جعفر النميري" بالتوقيع على اتفاقية "أديس أبابا" عام 1972م، لتسوية النزاع الشمالى – الجنوبي، بيد أن ليبيا كانت لها وجهة نظر مخالفة بالنسبة للاتفاقية، إذ اتهمت الرئيس "النميري" بأنه وبهذا الإجراء يسعى إلى أفرقة السودان، ومحاولة سحبه من الجسم العربي(17).

وبدأت العلاقات بين البلدين يشوبها التوتر، والذي زادت حدته عندما رفض السودان عام 1972م، مرور طائرات ليبية تحمل مساعدات عسكرية للرئيس الأوغندي السابق "عيدي آمين"، ضد التدخل التنزاني، وبرر السودان ذلك بأنه يؤيد الحل السلمي للمشاكل وعدم التدخل الخارجي.

وبعد محاولة الانقلاب التي حصلت ضد الرئيس "النميري" في سبتمبر عام 1975م، تم توجيه أصابع الاتهام إلى النظام الليبي، وعلى حد قول الحكومة السودانية فإن ليبيا تقوم بإيواء المعارضة السودانية وتمدها بالمال، وبالتإلى تم تحميل ليبيا مسؤولية الانقلاب ضد الرئيس السوداني، وتم سحب السفير السوداني من ليبيا(18).

وبالمقابل قامت السودان بدعم المعارضة التشادية بقيادة "حسين

حبري" ضد حكومة "كوكيني عويدي" والتي تساندها ليبيا. وفي محاولة أخرى للانقلاب ضد "النميري"، والتي كانت عام 1976م، أُتهمت ليبيا أيضاً بالوقوف وراء الانقلاب، وبأن النظام الليبي يدعم قوى المعارضة السودانية، والتي كان على رأسها هذه المرة "الصادق المهدي" رئيس "الجبهة الوطنية" في المنفى.

ثالثاً: تحسن العلاقات بين البلدين:

في نهاية أكتوبر 1977م، شهدت العلاقات تحسناً نسبياً نتيجة لتحسن العلاقات الليبية – المصرية، وحاولت ليبيا أن تكون الوسيط للمصالحة السودانية – السودانية، بين "النميري" و"المهدي"، بيد أن ذلك الدفء في العلاقات لم يستمر كثيراً نتيجة لتوقيع الرئيس "أنور السادات" معاهدة "كامب ديفيد"، والتي أيدتها السودان وعارضتها ليبيا بشدة ووقفت ضدها، واعتبرتها نوعاً من العمالة لأمريكا وإسرائيل[19].

ومع انهزام قوات "حسين حبري"، التي كانت السودان من الداعمين لها في الساحة التشادية، أصبحت المخاوف تزداد لدى الرئيس "جعفر النميري"، وصار يطالب الحكومة الليبية بانسحاب قواتها من تشاد، وقام في اطار ذلك بحث القادة والزعماء الأفارقة من أجل الوقوف في وجه ما سماه "الاحتلال الليبي" لتشاد، بيد أنه فشل في ذلك.

وبسبب ذلك الفشل اتجه الرئيس "النميري" إلى فرنسا والتقى مع وزير الدفاع الفرنسي لإمداد السودان بمعدات عسكرية والقيام بتدريب القوات السودانية. كما سعى إلى اقناع الدول الغربية بأن ليبيا أصبحت أداة للإستراتيجية السوفيتية للتوغل في أفريقيا، ومحاصرة نظام الرئيس "السادات"، وقد حصل على الدعم الفرنسي والأمريكي بالفعل من أجل تطوير القواعد العسكرية السودانية، وبالتإلى أصبح

الرئيس "النميري"، نتيجة لتلك التحركات، يعاني من عزلة داخلية وخارجية، ولاسيّما في مواجهة التجمعات العربية والقومية، التي رفضت "كامب ديفيد".

وفي مارس 1984م، أعلنت السودان بأن طائرات ليبية اخترقت المجال الجوي السوداني وقصفت إذاعة أم درمان، واتهمت النظام الليبي بأنه يدعم حركة الانفصإلى ين الجنوبيين، وقدمت وفق ذلك دعوى ضد ليبيا في جامعة الدول العربية، بيد أن ليبيا نفت ذلك، على الرغم من مساهمة مصر في دعم تلك الاتهامات، بل وشككت ليبيا في ادعاء الرئيس "النميري" وصحته، واتهمت الرئيس "النميري" بفعل ذلك من أجل دفع حلفائه من الأمريكيين والأوروبيين لزيادة دعمه والحصول على معونات أكبر، وصرف الانتباه عن المشاكل الداخلية[20]. ومما سبق، يمكن القول إن من أهم أسباب التوتر في تلك الحقبة، هو تغير توجهات القيادة السودانية، ولاسيّما فيما يخص موضوع الوحدة العربية الشاملة، التي كان ينادي بها النظام الليبي في ذلك الوقت، إذ لم يرى السودان بأن هذه المسألة عاجلة وملحة. والأمر الأهم، والذي حصل على إثره انعراج حاد في العلاقات بين البلدين، هو وفاة الرئيس المصري السابق "جمال عبد الناصر"، الذي كان الملهم لتوجهات النظام الليبي، وتولي الرئيس السابق "أنورالسادات" مقإلى د السلطة، والذي بدوره اقترب أكثر من الولايات المتحدة والغرب، الأمر الذي عارضته ليبيا وأيدته السودان[21].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1985 – 1989م):

في 6 أبريل 1985م، سقط نظام الرئيس "جعفر النميري" بحركة شعبية مدعومة من الجيش بقيادة الفريق "عبد الرحمن سوار الذهب"، وذلك لعدة أسباب، أهمها[22]:

1- عدم تنفيذه لاتفاقية "أديس أبابا" الموقعة عام 1972م.

2- إصراره على وضع السودان في حالة طوارئ بشكل دائم.

3- تأييده المستمر لاتفاقية "كامب ديفيد"، ومساندته للنظام المصري في ذلك.

4- مشاكله المستمرة مع الجماعات الإسلامية، فيما يخص دستور البلاد وتطبيق الشريعة الإسلامية.

5- تفشي المجاعات والفوضى في سنوات حكمه الأخيرة.

ومع تغير النظام السياسي في السودان، شهدت العلاقات الليبية – السودانية تحسناً واضحاً وملموساً، تمثل في الدعم الليبي للسودان في مواجهة التمرد الجنوبي، بعد أن رفضت الكثير من الدول العربية والغربية الاستجابة لمطالب المجلس العسكري الانتقإلى بقيادة الفريق "سوار الذهب"، وذلك من أجل دعمه بالمال والأسلحة لمواجهة الأزمة الجنوبية والمنادية بالانفصال. وكان ذلك واضح الأثر على سير العلاقات بين البلدين، ولاسيّما عندما قام المجلس العسكري السوداني بمنع مرور مساعدات عسكرية عبر أراضيه إلى "حسين حبري"، وإغلاق الحدود السودانية – التشادية.

وبالتإلى ، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الجيدة بين البلدين، وكان ذلك واضحاً فيما يتعلق برعاية العمال السودانيين في ليبيا، وتقديم المساعدات بجميع أشكالها للشعب السوداني. لكن ذلك

التقارب سبب هواجس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومصر، واعتبرت الولايات المتحدة أن أي تطور للعلاقات العسكرية بين ليبيا والسودان سوف يؤثر على أمن واستقرار دول حليفة لها مثل مصر، وبالتإلى سوف يتغير مسار العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان من جهة، وبين السودان ومصر من جهة أخرى. لكن، وبالرغم من تلك المخاوف الأمريكية، إلا أن العلاقات الليبية – السودانية شهدت نمواً متزايداً في فترة الفريق "سوار الذهب"، وحرص كلاً من الطرفين على تنمية العلاقات بينهما والعمل بجد واخلاص في اطار ذلك، وكان التصريح الليبي بأن ليبيا ضد أي عمل قد يصل في النهاية إلى تقسيم السودان، خير دليل على الدعم الليبي للعلاقات الجيدة بين البلدين، ودعت ليبيا أيضاً في هذا الإطار الحركة الانفصإلى ة الجنوبية لإيجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق الجلوس لطاولة المفاوضات والحوار[23].

وبعد إجراء الانتخابات في السودان، إثر انتهاء مرحلة الحكم الانتقإلى ، فاز "حزب الأمة" بأغلبية ساحقة، والذي كان على رأسه "الصادق المهدي"، والذي قام بتشكيل الحكومة الائتلافية مع حزب "الإتحاد الديمقراطي"، وبهذا الحدث بدأت العلاقات بين البلدين تتجه نحو إيجابية أكثر، إذ بدا "الصادق المهدي" حريصاً على دعم وزيادة حجم التعاون مع ليبيا، وأثناء زيارته لليبيا في أغسطس 1986م، أكد بأن القوات الليبية الموجودة في دارفور جاءت وفق اتفاق يسمح لها بتوصيل أغذية واغاثات لضحايا المجاعة هناك، وأن المعسكر الليبي في دارفور يضم الكثير من سيارات الهلال الأحمر الليبي، والتي تقوم بعمليات اغاثية تختص بتوصيل الأدوية، بالإضافة إلى إقامة

خيام هي عبارة عن مستشفيات متنقلة[24].

ولكن، ومع بداية عام 1988م، حصل فتور في العلاقات الليبية – السودانية، وصل إلى حد اغلاق المركز الثقافي الليبي في الخرطوم، وسحبت ليبيا بعثتها الدبلوماسية من السودان، وذلك على إثر تصريحات ليبية وصفتها الحكومة السودانية بأنها تحمل في طياتها تأييداً لحركة التمرد الجنوبي. وفي نفس العام، وبعد فترة من تلك الأحداث، أعلنت كلتا الدولتين عن اتفاق يتم بموجبه تشكيل مجموعة عمل لدراسة مقترح للعمل الوحدوي بين البلدين، وفق ميثاق "الإتحاد العربي"، الذي طرحته ليبيا على الدول العربية. وبالفعل، وفي 26 / 10 / 1988م، وقعت ليبيا والسودان في طرابلس ميثاق "العمل الوحدوي" بين البلدين، والذي يشتمل على تحقيق الوحدة الاندماجية الشاملة بين ليبيا والسودان، وتوحيد السياسة الخارجية والدفاعية. واستند الميثاق إلى الدور الليبي للبرنامج الوحدوي، وأن قضية الوحدة العربية هي قضية اختيار ثوري وإرادة شعبية حرة، كما أكد الميثاق على التزام البلدين لما تضمنه ميثاق "جامعة الدول العربية"، وأن هذه الخطوة هي إحدى الخطى التي تعتبر على درب الوصول إلى الوحدة العربية الشاملة[25].

المطلب الثالث: <u>المرحلة الثالثة (منذ عام 1989م وحتى تأسيس الإتحاد الأفريقي):</u>

مرت السودان في بداية عام 1989م بأحداث سياسية ساخنة كان لقضية الجنوب دور كبير في تأجيجها، ونتج عن تلك الأحداث قيام مجموعة من الضباط بقيادة العميد "عمر حسن البشير" بالاستيلاء على السلطة في 30 مايو 1989م، وذلك بالتنسيق مع

حزب "الجبهة القومية الإسلامية"، والذي كان يقوده الدكتور "حسن الترابي"[26].

وأعلن الرئيس "البشير" في وقت لاحق عن أمله في تحقيق الوحدة في إطار المنظمات العربية والأفريقية المختلفة، وذلك بحكم موقع السودان الجغرافي، وهو البلد الأفريقي العربي وحلقة الوصل بين المشرق والمغرب العربيين.

وفي هذا الإطار، قام الرئيس "عمر البشير" في أغسطس 1989م بزيارة لليبيا، كان الغرض منها شرح التطورات في السودان، وتبادل الآراء حول السبل التي عن طريقها يمكن دعم وتطوير العلاقات بين البلدين. وبالمقابل أعلنت ليبيا عن تأييدها للنظام السياسي الجديد في السودان، وأبدت استعدادها لتقديم كافة أشكال العون والدعم من أجل المحافظة على وحدة الأراضي السودانية، ومحاولة إقناع كل الأطراف بأن اللجوء للمفاوضات وإلقاء السلاح، هو الحل الأمثل لإنهاء الصراع الدائر في السودان[27].

ومع بداية عام 1990م، قام الرئيس "عمر البشير" بتقديم مشروع وحدوي للنظام الليبي، نصت بنوده على توحيد سياسات البلدين في التعليم، والثقافة، والاقتصاد، والإعلام، والأمن، وتم ترجمة ذلك المشروع على أرض الواقع بعد فترة، وذلك بالتوقيع على بيان تكاملي وحدوي في 6 مارس 1990م، والذي مهّد لاعتماد برنامج تنفيذي للتكامل العربي الليبي- السوداني في 1 / 9 / 1990م، وتضمن البرنامج التنفيذي العديد من النقاط الهامة[28]:

1- وضع اللبنة الأولى لتأسيس فضاء عربي- أفريقي، يستطيع الوقوف أمام الكيانات الكبيرة، التي تتكون في العالم إلى وم.

2- مواجهة الامبريإلى ة والصهيونية، التي تتناصر ضد العرب والمسلمين.

3- تكامل برامج العمل الشعبي والرسمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية، والعسكرية.

4- النضال المشترك من أجل بعث النهضة العربية والإسلامية والأفريقية، على المستوى الإقليمي العربي والأفريقي، وعلى المستوى العالمي.

وقد أُعتبر مشروع التكامل الليبي – السوداني تطوراً كبيراً وسريعاً نحو الوحدة، وخطوة هامة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، إضافة لأنه سيكون قوة ايجابية في العلاقات العربية – الأفريقية، التي ستسهل العلاقات الإستراتيجية لأفريقيا بدول الوحدة العربية. وأثناء الزيارة التي قام بها العقيد "القذافي" للسودان في 29 / 10 / 1990م، وعند حضوره لإحدى جلسات المؤتمر السوداني، اقترح إنشاء نظام حكم في السودان على غرار ما هو موجود في ليبيا[29].

وفي سياق الذهاب نحو توحيد البلدين، أشار الرئيس "عمر البشير" في خطاباً له في 6 / 1 / 1991م إلى ضرورة إزالة الحدود بين السودان وليبيا، معتبراً ذلك خطوة مهمة نحو الوحدة العربية الشاملة. وفي ديسمبر من نفس العام، أعلن الرئيس "البشير" بأنه يؤيد ليبيا في وقوفها ضد الاتهامات الغربية بشأن حادثتي الطائرتين الأمريكية (بان أمريكان) والفرنسية (إلى وتي أ)[30].

ومع بداية عام 1992م، حصل نوع من التدهور النسبي في العلاقات الليبية – السودانية، وذلك لعدة أسباب منها[31]:

أ- زيارة الرئيس الإيراني السابق "رفسنجاني" للسودان، والتي

أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، ولاسيّما في المجال الاستراتيجي والعسكري، وقد طلبت ليبيا من الحكومة السودانية بعض الايضاحات بخصوص الزيارة والاتفاقيات، بيد أن الخرطوم تجاهلت تلك الطلبات.

ب- عبّرت ليبيا عن استيائها الشديد لتعاظم نفوذ التيار الإسلامي على حكومة الرئيس "البشير"، والذي هو السبب الرئيس في دخول السودان في مثل تلك المنزلقات على حد تعبيرها، لكن سرعان ما قام الرئيس "البشير" بمراسلات مع النظام الليبي يشرح فيها ملابسات الموضوع.

وأثناء قيام الرئيس "عمر البشير" بزيارة لطرابلس في مارس 1993م، طلبت منه ليبيا القيام بعدة خطوات لتحسين علاقات الدولتين، والتي اشتملت على نقاط مهمة، منها[32]:

1- إبعاد الجبهة الإسلامية عن السلطة.

2- تحسين العلاقات مع مصر.

3- محاكمة عناصر التيار الإسلامي، بصفتها مسئولة عن إحداث بعض مظاهر الفوضى في السودان.

وفي محاولة لليبيا لحل مشاكل السودان مع جيرانه، عُقد في طرابلس الموافق 6 / 4 / 1995م اجتماع ضم كل من ليبيا والسودان وأوغندا، للوساطة بين السودان وجارتها الجنوبية أوغندا، بهدف إعادة العلاقات بين الطرفين، وتسوية الخلافات بينهما[33].

وبالرغم من ذلك، إلا أن العلاقات بين البلدين قد شابها بعض الغموض حين قررت الحكومة الليبية في 8 / 9 / 1995م ترحيل الكثير من العمال السودانيين، والذين وصفتهم بأنهم يشكلون خطراً أمنياً على البلد، كذلك اتهمت ليبيا السودان بأنه يدعم

الإسلاميين الليبيين، كما اتهم النظام الليبي الدكتور "حسن الترابي" محاولة خلق تنظيمات متطرفة داخل ليبيا، الهدف منها زعزعة استقرار النظام[34].

ولكن، ومع فرض عقوبات على ليبيا، اشتملت على فرض حضر جوي، قام الرئيس "عمر البشير" عام 1997م بزيارة لطرابلس، واستقل في عودته من طرابلس إلى الخرطوم طائرةً، متحدياً بذلك الحضر الجوي المفروض على ليبيا، وكان ذلك الموقف الواضح بمثابة الدعم السوداني لليبيا في أزمتها التي تمر بها، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات يشوبها نوع من الضبابية نهاية عام 1996م. ولزيادة التأييد السوداني لليبيا في أزمتها، قامت إحدى الطائرات التابعة للخطوط السودانية على متنها وفد شعبي، بخرق الحظر الجوي المفروض على ليبيا، وذلك للمشاركة في احتفالات ذكرى سبتمبر عام 1998م[35].

وفي بادرة هي الأولى من نوعها بعد حوإلى ثمان سنوات، قام العقيد "القذافي" بزيارة للسودان في 17 / يونيو / 1999م، حيث أشاد الرئيس "البشير" بصمود ليبيا في وجه العقوبات المفروضة عليها، كما شجب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وبعض من الدول العربية تقزيم الدور الليبي في العالم العربي وأفريقيا، وبالمقابل دعا النظام الليبي كلاً من الحكومة السودانية والمعارضة إلى إنهاء الحرب الأهلية وتحقيق المصالحة الوطنية في السودان، وأعلن معارضته التامة لفكرة تقسيم السودان إلى شمإلى وجنوبي[36].

وفي إطار دفع عملية المصالحة السودانية إلى الأمام، قامت ليبيا بدعوة إلى انعقاد اجتماع في طرابلس، والذي استمر من 28 يوليو إلى 11 أغسطس 1999م، شاركت فيه كل أطياف المعارضة

السودانية، بما فيهم ممثلين عن الحركة الانفصالية الجنوبية، وخلال الاجتماع تقدمت ليبيا بمبادرة من أجل التوصل لحل سياسي للمشكل السوداني، وتطابق ذلك الحل مع المبادرة المصرية فيما بعد، والذي جاء على إثره ما سمي بالمبادرة (الليبية – المصرية)، التي ورد فيها ضرورة التوصل إلى حل أمثل للأزمة السودانية وتحقيق المصالحة السودانية وإنهاء الحروب الأهلية، واستجابت السودان لهذه المبادرة، ووافقت على قيام ليبيا ومصر بالاتصال والتنسيق بكل الأطراف ذات العلاقة[37].

وبعد جهود إقليمية من أجل خلق منظمة إقليمية تجمع دول أفريقية وعربية لزيادة التعاون وتوثيق أواصر العلاقات العربية – الأفريقية، تم إنشاء "تجمع دول الساحل والصحراء"، بهدف خلق مناخ خصب يتيح تكاملاً سياسياً واقتصادياً، وثقافياً بين الدول العربية والأفريقية. وقد أُعلن عن قيام هذا التجمع في الرابع من فبراير عام 1998م، في ختام أعمال القمة الأفريقية الثانية، وكانت السودان من أول المرحبين بهذا التجمع والموقعين على ميثاق تأسيسه، إلى جانب دول أخرى انضمت في بداية الاعلان عنه، وهي (بوركينا فاسو، ومإلى ، والنيجر، وتشاد)، كما انضمت (أفريقيا الوسطى، واريتريا) في وقت لاحق، وخلال الدورة الثانية لمجلس رئاسة "تجمع دول الساحل والصحراء"، والتي عُقدت في فبراير 2000م، انضمت كل من (جيبوتي، وجامبيا والسنغال)، أما عن دول أخرى مثل (مصر، وتونس، والمغرب) فقد انضمت للتجمع في القمة الثالثة التي عُقدت في الخرطوم عام 2001م[38].

وكانت تلك الخطوة الأولى لتحول "منظمة الوحدة الأفريقية"

إلى ما عرف فيما بعد "بالإتحاد الأفريقي"، هذه المنظمة التي أُعتبرت البوتقة التي انصهرت فيها الدول العربية والأفريقية، وقد بدت بوادر ظهور "الإتحاد الأفريقي" في "إعلان سرت" الموافق 9 / 9 / 1999م، الذي جمع كل الدول الأعضاء في "منظمة الوحدة الأفريقية" و"تجمع دول الساحل الصحراء"، ونص الإعلان على ضرورة تحول "منظمة الوحدة الأفريقية" إلى منظمة أوسع وأشمل، سواء في الدول أو الأهداف والإلى ات التي تختص بتنفيذها، بحيث يكون لها نتائج ايجابية تخدم مصالح الدول المكونة للإتحاد[39].

المبحث الثالث: الدور الليبي في قضايا السودان الداخلية

المطلب الأول: <u>السياسة الليبية تجاه مشكلة الجنوب:</u>

تمتد جذور مشكلة الجنوب إلى بدايات فترة الاحتلال الإنجليزي للسودان، والذي بدوره قام بفصل الجنوب عن الشمال، وهي السياسة التي سماها في السودان "بالمناطق المغلقة"، تلك المناطق التي يمنع على السودانيين التنقل منها وإلى ها إلا بتصريح من السلطات الانجليزية الخاضعة لها السودان آنذاك. كما منعت بريطانيا المواطنين السودانيين الشمإلى ين من الإقامة في المناطق الجنوبية إلا بترخيص يحدد فيه مدة الإقامة والغرض منها، وتم إلغاء المحاكم الشرعية بجنوب السودان عام 1924م، إضافة إلى تشجيع المواطنين الجنوبيين على تعلم اللغة الإنجليزية إلى جانب اللهجات المحلية، وذلك عن طريق المؤسسات الإنجيلية التبشيرية، فضلاً عن فصل الشمال عن الجنوب إدارياً بشكل كامل[40].

لكن، ومع بداية عام 1953م، أصبحت الدولة في السودان كيان واحد غير مجزأ يحكمه برلمان واحد يتكون من الشمإلى ين

والجنوبيين، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً لأن قوات جنوبية تمردت في أغسطس 1955م، واستولت على الأسلحة، واعتدت على القوات الشمإلى ة، وكان ذلك التمرد قد تم التخطيط له بالاتصال بأطراف خارجية تسعى لخلق حالة من عدم الاستقرار في السودان[41].

وما أن قام الشعب السوداني بثورة في أكتوبر 1964م ليضع نهاية للحكم العسكري، حتى فتح الجنوبيين أذرعهم لإخوانهم الشمإلى ين آملين في حل الأزمة. لكن، ومع الممارسات الخاطئة للذين أداروا السودان، ولاسيمّا أثناء مرحلة الحكم الذاتي الجنوبي والتدخلات الخارجية – وهنا يجدر بنا الإشارة إلى بريطانيا المستعمر القديم – اندلعت الصراعات المسلحة بين الشمال والجنوب، والتي أدت إلى تفاقم مشاكل، مثل الحروب الأهلية والقتل والمجاعات والجهل، وغير ذلك من مخلفات الحروب والنزاعات[42].

وقد كانت بدايات المبادرة الليبية بخصوص الأزمة في تلك الفترة، هي الدعوة إلى جلوس كل الأطراف على طاولة المفاوضات في أواخر يوليو 1999م، والتي كان من أهم بنودها الآتي[43]:

أ– الوقف الفوري لإطلاق النار.

ب– الوقف الفوري للحرب الإعلامية بين كل الأطراف.

ج– الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة.

د– تتولى ليبيا الاتصال بالدول ذات العلاقة وهي (مصر، أوغندا، إثيوبيا، كينيا)، من أجل التنسيق.

وقد وافقت كل الأطراف على بنود المبادرة، وسعت ليبيا في ذات السياق إلى حل الأزمة بالتنسيق مع كل الأطراف، ولاسيّما مصر. وتدعيماً للمبادرة، قام العقيد "القذافي" بزيارة إلى الخرطوم في

منتصف عام 2001م، من أجل مناقشة بنودها مع الرئيس السوداني "عمر البشير"، بعد ما قام بزيارة للقاهرة من أجل التنسيق مع الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" بخصوص ذلك. كما تم عرض تلك المبادرة عبر اجتماعات "تجمع دول الساحل والصحراء". واستطاعت ليبيا من خلال ذلك، تقريب العلاقة بين السودان وأوغندا، لتسهيل تنفيذ بنود المبادرة[44].

بيد أن الكثير من القوى الخارجية التي لا تريد وحدة السودان إلا على الطريقة التي تريدها هي، رفضت المبادرة، وكان على رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ركزت على تصورها لوضع السودان، والذي يتلخص في مشروع "القرن الأفريقي الكبير"، الذي يهدف إلى فصل السودان عن المحيط العربي، وربطه بدول جنوب الصحراء، وهذا ما أسمته إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بل كلينتون" "سياسة الاحتواء والعزلة" ضد السودان، والتي ترمي إلى تدويل المشكلة وفصل جنوب السودان. وقد كان ذلك يتقاطع مع سعي أوروبي غربي ترعاه قوى مسيحية، وسياسيين أوروبيين، والذي طرح المشكلة السودانية على أنها تمثل شعباً مسيحياً مضطهداً من قبل مسلمي الشمال. وعقب ذلك التدخل الخارجي في مسألة جنوب السودان، صّرح النظام الليبي بأنه لن يكون سودانياً أكثر من السودانيين أنفسهم، الأمر الذي اتضح من خلاله حالة من عدم الرضى على الاتفاقيات التي تحصل تحت المظلة الأمريكية[45].

المطلب الثاني: أزمة دارفور:

يُعدّ الصراع في منطقة دارفور ليس وليد الساعة، ولكنه ظهر على الساحة السودانية منذ فترة طويلة، ولعل المشكل في

مضمونه مرتبط بصراع قبلي قديم، بيد أن عدم تطوره كان نتيجة لحل الكثير من المسائل في مراحل سابقة عبر إلى ات تقليدية متمثلة في العلاقات الاجتماعية، والتي تعتبر القبيلة من أهم أدواتها. ويمكن إعادة انفجار الأزمة في دارفور إلى عدة عوامل، منها[46]:

1- موجة التصحر التي ضربت الإقليم نتيجة لشح الأمطار وتقلص الأراضي الزراعية، مما خلق انحسار في مناطق الرعي، الأمر الذي من شأنه خلق أسباب للصراع القبلي.

2- انتشار السلاح في إقليم دارفور ساعد على زيادة حدة الصراعات القبلية، وبالتإلى تزايد مظاهر الانفلات الأمني وما نجم عن ذلك من مظاهر سلب ونهب.

3- استغلال الكثير من القوى السياسية في السودان تلك الأمور لصالحها، والتذرع بما يحصل في دارفور من أجل تحقيق أهداف مكاسب سياسية.

4- حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة للسودان والقريبة من الإقليم مثل تشاد، كذلك العلاقات العدائية مع دول جوار مثل أريثريا.

5- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة واكتشاف النفط والثروات الأخرى، كلها ساهمت مساهمة كبيرة في تدخل أجنبي أمريكي – غربي.

وفي سياق حل الأزمة، اتخذت الدولة الليبية العديد من السياسات، وذلك وفق رؤية واضحة، تتلخص في أن انفجار الأزمة في دارفور بالرغم من ارتباطه بالعامل الاقتصادي، إلا أنه قد يعطي فرصة ثمينة للقوى الغربية في التدخل لاحتلال السودان، وبالتإلى ركزت على عدة مسارات هدفها الوصول إلى حلول داخلية تمنع التصعيد العسكري، وتدويل القضية والتدخلات الأجنبية، وأنه من الضروري

لتلافي ذلك إبقاء القضية في إطارها الإقليمي. وساندت من أجل تحقيق ذلك، كل الحلول التي تم طرحها في إطار "الجامعة العربية" و"تجمع دول الساحل والصحراء" و"الإتحاد الأفريقي"، من جهة وساعدت وتعاونت مع الحكومة السودانية من جهة أخرى.

ومنذ تفجر الأزمة، وزيادة تعقيدها عام 2003م، وليبيا تحاول التوصل لحلها عن طريق اتفاق يرضى الجميع، وكان ذلك في أكثر من مبادرة، **وفيما يلي توضيح لأهم المبادرات التي قامت بها ليبيا من أجل إنهاء الأزمة:**

أ- طالبت ليبيا بعقد قمة خماسية في مدينة سرت الليبية حول الأزمة في دارفور، وتم عقد القمة في 17 أكتوبر 2004م، شاركت فيها إلى جانب ليبيا كل من (السودان ومصر وتشاد ونيجيريا)، إضافة إلى أمين عام "تجمع دول الساحل والصحراء" ورئيس مفوضية "الإتحاد الأفريقي". وأكدت القمة على الدور الإقليمي الذي تلعبه ليبيا، وتم تفويضها للاتصال بكل الأطراف، وقد تمخض عن القمة اجماع برفض أي تدخل أجنبي في الشأن الأفريقي[47].

كما تم في إطار القمة، توقيع اتفاقية بين ليبيا ومنظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة بشأن فتح معبر آمن لتوصيل الغذاء والدواء، وكافة المساعدات للنازحين من دارفور إلى دولة تشاد.

ب- تم عقد قمة في طرابلس الموافق 16 مايو 2005م، شاركت فيها (ليبيا والسودان ومصر وتشاد ونيجيريا واريتريا)، وترأست ليبيا تلك القمة، بالإضافة لحضور أمين عام "جامعة الدول العربية"، وفي ختام القمة أكد الحاضرون على النقاط التالية[48]:

1- رفض أي تدخل أجنبي في الأزمة، ومعالجتها في إطار أفريقي.
2- ضرورة استئناف مفاوضات "أبوجا" بين حكومة الخرطوم والمتمردين، في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مايو 2005م.
3- تفويض ليبيا للاستمرار في اتصالاتها مع كل الأطراف ذات العلاقة.
4- يجب أن يقتصر التواجد العسكري في دارفور على قوات "الإتحاد الأفريقي".

ج- إعلان طرابلس (فبراير 2006م): حيث قامت ليبيا بمبادرة لحل الأزمة، وذلك بتسوية العلاقات السودانية – التشادية، أثناء انعقاد قمة "الإتحاد الأفريقي" في الخرطوم يناير 2006م، والتي جرى على إثرها اجتماع قمة ثنائي في طرابلس بين الرئيس السوداني والرئيس التشادي، والذي انتهى بما سُميّ "إعلان طرابلس"، إلا أن العلاقات لم تسير في طريق المصالحة، ولاسيّما بعد اتهام السودان الحكومة التشادية بأنها تساند حركات مسلحة في دارفور من أجل القيام بهجمات على غرب دارفور من داخل الأراضي التشادية، وبالمقابل اتهم الرئيس التشادي السودان بأنها تسعى لزعزعة الاستقرار في بلده إثر هجوم قامت به المعارضة التشادية على العاصمة انجامينا، إلا أن ليبيا حاولت تهدئة الموقف وجمعت الطرفين في سرت الليبية، و تم توقيع وثيقة سلام في يونيو 2006 م[49].

د- الوساطة الليبية بين تشاد والسودان (نوفمبر 2008م): إثر اتهام السودان للنظام التشادي بالتورط في هجوم شنته حركة "العدل والمساواة" الدار فورية المتمردة على العاصمة السودانية في مايو 2008م، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ووصلت

الأمور إلى مستوى غير مسبوق من التصعيد. وفي هذه الآونة، قامت ليبيا بعقد جلسة ثنائية حضرها كل من الرئيس السوداني ونظيره التشادي في طرابلس من أجل رأب الصدع في العلاقات بينهما، ومحاولة التوصل إلى حل، وذلك لكي يتم تهدئة الأوضاع في دارفور[50].

هـ- اتفاق الدوحة (مايو 2009م): كان اتفاق الدوحة الموقع بين تشاد والسودان في مايو 2009م، تحت رعاية ليبية بالأساس، بهدف تطبيع العلاقات، وتهيئة الأجواء لخلق مناخ من الثقة والظروف الملائمة لعقد قمة في طرابلس بين الرئيسين السوداني والتشادي، وذلك لمحاولة إعطاء دفعة قوية لمفاوضات تسوية لأزمة دارفور، وقد تم التأكيد ضمن "اتفاق الدوحة" على الامتناع عن تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، مع العمل على تنفيذ كل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وتعهد كل الأطراف بالامتناع عن استخدام القوة والعنف أو التهديد باستخدامه[51].

وبعد إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "أوكامبو" في يونيو 2008م، قرار إدانة الرئيس السوداني "عمر البشير" والقبض عليه، باعتباره قام بجرائم في إقليم دارفور ترتقي إلى أن تكون جرائم حرب، على حد قول المدعي العام، كان لليبيا موقف واضح وصريح، تمثل في أن ما يتعرض له السودان ما هو إلا محاولة لتفتيته، وهو أمر من المفترض أن لا تسمح به الدول العربية والأفريقية، وأن القرار الذي صدر عن المدعي العام، ما هو إلا وسيلة ضغط على الرئيس "عمر البشير" لكي يقدم تنازلات، تكون بداية لفرض أجندة أجنبية على السودان، ورسم خارطة جديدة له[52].

الخاتمــة

تناولت الدراسة موضوع العلاقات الليبية – السودانية، واعتمدت في ذلك على إثبات فرضية الدراسة، والتي مفادها أن العلاقات الليبية – السودانية، خلال الفترة الزمنية محل البحث، مرت بحالات مختلفة، غلب عليها التوتر والتباعد في بعض الأحيان، والتحسن والتقارب في أحياناً أخرى، وذلك وفق متغيرات داخلية وخارجية، تمثلت في عدة متغيرات داخل كل منهما، ولاسيّما السياسية منها، ومتغيرات إقليمية (عربية – أفريقية)، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية، كما تأثرت العلاقات بتقييم كل منهما لتلك المتغيرات، ويمكن أن نذكر في النقاط التإلى ة أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة:

1- إن العوامل أو المحددات المشتركة بين البلدين كان لها دور في تعميق العلاقات بينهما، وأثر كبير وواضح على مجريات الأحداث في البلدين.

2- باستعراضنا مراحل العلاقات بين البلدين، تبين أنها قد تراوحت بين القوة والضعف، وبين المد والجزر، إلى أن وصلت إلى علاقات جيدة، ولاسيّما بعد حصول تغيرات سياسية في السودان، ودعم ليبيا لتلك التغيرات، وتأكيدها المستمر على وحدة السودان وعروبته، ورفض أي محاولات للتدخل الخارجي في أزمات السودان الداخلية.

3- لقد كان لاستهداف قوى خارجية لليبيا والسودان على حد سواء، ولاسيّما فيما يتعلق بتضمين الدولتين في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرض عقوبات بموجب ذلك عليها، الأثر الايجابي على علاقات الدولتين، بل وزاد من تقاربهما، لشعورهما الموحد بالخطر الخارجي.

4- إن تأسيس منظمات إقليمية أفريقية، ساعد في نشأتها تحديات داخلية وخارجية، زاد من ضرورة تلافي كل الخلافات الثانوية بين البلدين والوعي بالأخطار التي تواجهها المنطقة، وبالتإلى الانخراط في هذه المنظمات أصبح أمراً ضرورياً من أجل الوقوف ضد كل التحديات، ومنع التدخل الأجنبي في المشاكل الداخلية لدول المنطقة، وكانت "مشكلة جنوب السودان" و"أزمة دارفور" من أبرز الامثلة على

قائمة المصادر والمراجع

1- عبد الرحمن اسماعيل الصالحي، الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الافريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 1978م، ص ص 63 - 64.

2- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، دار النهضة العربية، 1975م)، ص 393.

3- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، (القاهرة، دار عالم الكتاب، 1973م)، ص ص 82 - 84.

4- جودة حسين جودة، جغرافيا أفريقيا الاقليمية، (الإسكندرية، دار المعارف، 1996م)، ص ص 172 - 173.

5- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 391 وما بعدها.

6- ياسين مراد، جغرافيا العالم الاسلامي، (القاهرة، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر،1977م)، ص 46.

7- محمد صبحي، دراسات في جغرافيا العالم الإسلامي، (القاهرة، دار

الشباب للطباعة، د.ت)، ص 100.
8- صلاح الدين أحمد، السودان الواقع وآفاق المستقبل 1989 – 1998م، (القاهرة، دار النيل للنشر، 1998م)، ص 187.
9- محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م)، ص 285.
10- محمود أبو العينين، الخلفية التاريخية لبعض القضايا الأفريقية، في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001– 2002م)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة 2002م)، ص 15.
11- علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م)، ص 172.
12- صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، (الإسكندرية، دار المعارف، 1972م)، ص 221.
13- محمد سعيد محمد، عبد الناصر والسودان، (لندن، ميدلايت المحدودة، 1992 م)، ص 108.
14- Peter Woodward, The Horn of Africa state politics (London, Tauris Academic and international Relations, studies, 1996), P. 136.
15- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية(1913 – 1987م)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، ص 432.
16- خليفة خوجلي، حتى متى؟ (حكومة طائفية، انقلاب عسكري انتفاضة)، (القاهرة، مطابع سجل العرب، 1993م)، ص 168.
17- المرجع السابق ذاته، ص 167.
18- المرجع السابق ذاته، ص 172.

19- حسن سيد سليمان، السودان والمغرب العربي، (دراسة حالة للعلاقات الليبية – السودانية)، في كتاب: علاقات السودان الخارجية (البعد الأفريقي)، (الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، 1991م)، ص 247.

20- المرجع السابق ذاته، ص 248.

21- عبد المجيد خليفة الكوت، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2003م)، ص 135.

22- تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، ترجمة: الفاتح التيجاني، (الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، 1990م)، ص 260.

23- عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين الوحدة والانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، يوليو 1992م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 21.

24- حسام سويلم، فاروق عبدالسلام، العلاقات المصرية – السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990م)، ص 282.

25- للمزيد حول الموضوع انظر: ميثاق العمل الوحدوي بين ليبيا وجمهورية السودان، (القاهرة، مصر، مركز الأهرام للمعلومات، 1988م).

26- فتحي علي حسن، حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، ابريل 1989م، مركز

الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 160.
27- حسن سيد سليمان، السودان والمغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 252.
28- عمر عز الرجال، التكامل السوداني- الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، يوليو 1990م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 159.
29- صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر في 30 اكتوبر 1990م.
30- صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر في 3 ديسمبر 1991م.
31- المرجع السابق ذاته.
32- صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر في 30 سبتمبر 1992م.
33- محمود أبو العينين، ليبيا وأفريقيا، في التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2001 – 2002م)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م)، ص 257.
34- صحيفة الأخبار المصرية في عددها الصادر في 9 سبتمبر 1995م.
35- صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر في 13 ابريل 1997م.
36- سامية بيبرس، الأبعاد الإقليمية والدولية لمشكلة السودان، مجلة شئون عربية، العدد 15، مارس 2001 م، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص 165.

37- محمود أبو العينين، مصر وأفريقيا، في التقرير الاستراتيجي الافريقي (2001 – 2002م)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م)، ص 236.

38- سامية بيبرس، تجمع دول الساحل والصحراء، مجلة آفاق أفريقية، العدد 7، خريف 2001م، مركز الدراسات والبحوث الأفريقية، القاهرة ، ص 84.

39- محمود أبو العينين، عملية التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي، في التقرير الاستراتيجي الأفريقي(2001 – 2002م)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م)، ص 59.

40- ابراهيم أحمد نصر الدين، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية: "الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا "، المنعقد في الفترة 29 – 30 مايو 1999م، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1999 م)، ص 182.

41- علي عباس حبيب، الفدرإلى ة والانفصإلى ة في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 231.

42- المرجع السابق ذاته ، ص 236.

43- محمود أبو العينين، الخلفية التاريخية لبعض القضايا الأفريقية، مرجع سبق ذكر، ص 20.

44- محمود أبو العينين، مصر وأفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص259.

45- عادل عبد الرازق، مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002م)، ص 350.

46- التيجاني مصطفى، خلفية الصراع القبلي في دارفور، مجلة دراسات المستقبل، العدد الاول، يونيو 2005م، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ص 159.

47- زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2008م)، ص 155.

48- المرجع ذاته، ص 172.

49- عبد العزيز محمود، أوضاع الصراع في دارفور، في التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر(2008 – 2009م)، (الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، 2009م)، ص 76 وما بعدها.

50- هاني رسلان، أزمة دارفور والعلاقات السودانية – التشادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 270.

51- المرجع السابق ذاته، ص ص 270 – 271.

52- د. زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية)، مرجع سبق ذكره، ص 290.